# 2 الإمبراطورية العثمانية منذ نشأتها حتى 1683

## مقدمة

شهدت الحقبة الممتدة من سنة 1300 حتى 1683 توسع الدولة العثمانية من إمارة عشائرية صغيرة تكاد لا ترى على الخريطة إلى إمبراطورية مترامية الأطراف، تمتد أراضيها من الجزيرة العربية وشلالات النيل جنوباً إلى البصرة على الخليج الفارسي. ومن الهضبة الإيرانية شرقاً حتى مضيق جبل طارق غرباً. في حين امتدت شمالاً حتى سهول أوكرانيا ومشارف مدينة ڤيينا. وتمتاز تلك الحقبة بأنها بدأت بظهور «نقطة» عثمانية صغيرة على الخريطة تحولت، فيما بعد إلى إمبراطورية عالمية امتدت إلى سواحل البحر الأسود وبحر إيجه والبحر المتوسط وبحر قزوين والبحر الأحمر.

## أصول الإمبراطورية العثمانية

لا شك بأن أي حدث تاريخي جلل يتطلب شرحاً وتبريراً. أو بعبارة أخرى: كيف يمكننا فهم نشوء إمبراطوريات عظمى مثل

obeikandl.com

الإمبراطورية الرومانية، وإمبراطورية الإنكا، أو إمبراطورية الاسكندر أو الإمبراطوريتين البريطانية والعثمانية ؟ هذا هو السؤال.

باختصار: ظهر العثمانيون على مسرح التاريخ نتيجة لظروف وعوامل كان أولها نزوح قبائل تركمانية من أواسط آسيا، أدى في النهاية إلى تفكك الدولة البيزنطية. ومن جهة أخرى أدى اجتياح المغول للشرق الأوسط والفوضى التي أعقبت ذلك إلى دفع المزيد من القبائل والعشائر للهجرة والانتشار على تخوم الأناضول.

ومما أسهم في توغل العثمانيين وانتشارهم في ربوع آسيا الصغرى سياستهم البراغماتية ومرونتهم التي استقطبت الكثير من السكان بصرف النظر عن دياناتهم وطبقاتهم الاجتماعية. وقد لعبت الصدفة دورها من حيث أن العثمانيين وجدوا أنفسهم في بقعة جغرافية تسيطر على البوابات المؤدية إلى البلقان مما دفع مجموعات بشرية أخرى إلى الانضمام إليهم. سنتناول في هذا الفصل نشوء الدولة العثمانية بشيء من التفصيل.

ولدت الإمبراطورية العثمانية في الحقبة الممتدة من نهاية القرن الثالث عشر وحتى مطلع القرن الرابع عشر في الزاوية الجنوبية الغربية لشبه جزيرة الأناضول التي عُرفت منذ القدم باسم آسيا الصغرى (الخريطة 1). وكانت هذه البقاع في تلك الفترة تعاني من فوضى سياسة ودينية واقتصادية عارمة. كما

كانت هذه المنطقة لأكثر من ألف سنة جزءاً من الإمبراطورية الرومانية وخليفتها البيزنطية التي بسطت سلطانها على شرق البحر المتوسط وحكم أباطرتها من العاصمة القسطنطينية. والواقع أن الدولة البيزنطية كانت في أحد العصور تحكم المنطقة المسماة اليوم بالشرق الأوسط (باستثناء إيران) أي المنطقة التي تشمل حالياً مصر وفلسطين ولبنان وسوريا والأردن وتركيا وجزءاً من العراق بالإضافة إلى مناطق في جنوب شرق أوروبا وشمال أفريقيا وإيطاليا.

بيد أن البيزنطيين اضطروا للتخلي عن الكثير من هذه المناطق تحت ضغط الفتوحات العربية في القرن السابع الميلادي، لكنها تمكنت بشيء من الصعوبة الاحتفاظ بسيادتها على منطقة الأناضول. إلا أنها وجدت نفسها في مواجهة ثلاثة أعداء خارجيين. ففي البحر المتوسط كان عليها مقارعة جمهوريتي جنوى والبندقية للسيطرة على الطرق التجارية في بحر إيجة والبحر الأسود وشرق المتوسط. أما في الشمال والغرب فقد تعين على البيزنطيين مناهضة دول برية قوية تسعى للتوسع وخاصة المملكتين البلغارية والصربية. ومع بداية القرن العاشر، أخذت جموع من القبائل التركمانية تتحرك من مواطنها في أواسط آسيا متجهة نحو الشرق الأوسط. كانت هذه الأقوام تمارس شعائرها الدينية الخاصة في موطنها الأم وتعيش على تربية الماشية، وكان أفرادها يمجدون الشجاعة والبطولة والفردية التي كانت بالنسبة لهم تمثل أرفع القيم الاجتماعية. وكانت

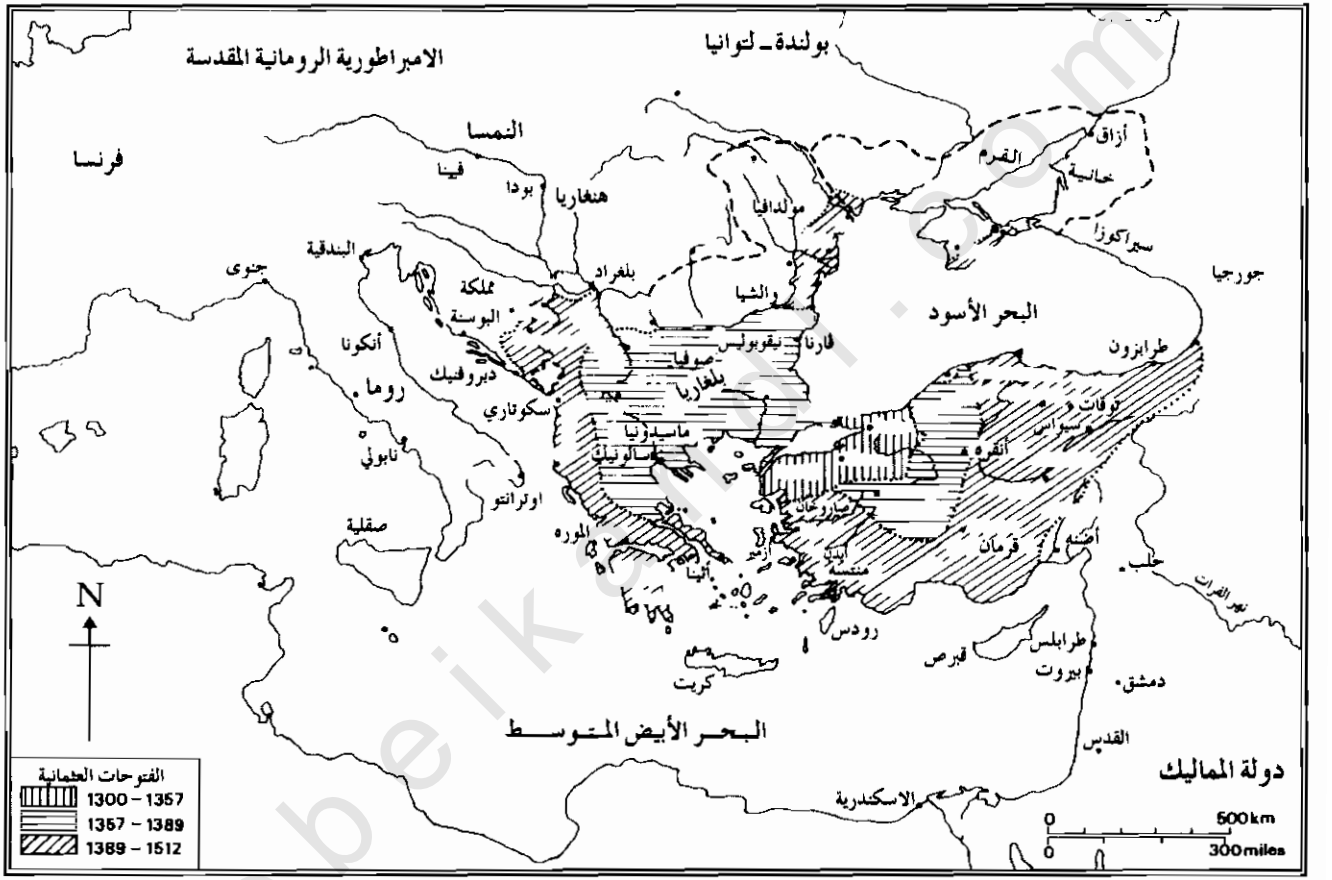


خريطة 1: الإمبراطورية العثمانية 1300 ـ 1512.

النساء «النبيلات» في هذه البيئة تتمتع بقدر كبير من الحرية. وهناك في التراث القبلي التركي حكايات عن بطولات رجالهم ونسائهم كتبت قبيل نزوح القبائل التركمانية وتوسعها في الشرق الأوسط. ويستشف من هذه الحكايات والروايات أن هذه القبائل التركمانية لم تكن بعد قد شكلت كياناً سياسياً متماسكاً ويبدو أنهم كانوا ينتخبون زعماءهم وقادتهم بالإجماع.

ومهما يكن من أمر فقد أدت الهجرات المتعاقبة إلى بروز مجموعات بشرية تتحدث بالتركية أو إحدى لهجاتها، وانتشرت هذه المجموعات في مناطق تمتد من آسيا الصغرى إلى الحدود الغربية للصين. وقد تمخض عن هذا التحول التاريخي الجلل نشوء الدولة العثمانية. بقي أن نشير إلى أن هذه القبائل التركمانية الرّحل كانت قد اعتنقت الدين الإسلامي خلال توغلها في الشرق الأوسط المتحضر لكنها بقيت تمارس الكثير من شعائرها وطقوسها الموروثة.

لكن اجتياح هذه القبائل وقطعان ماشيتها للمنطقة أدى إلى زعزعة الاقتصاد المحلي بحيث صار من الصعب على الفلاحين والمزارعين أن يدفعوا لحكامهم ما يترتب عليهم من ضرائب. وكان السلاجقة إحدى هذه المجموعات أو الأسر التي قادت أتباعها وتقدمت غرباً في اتجاه إيران حيث تمكّنت من السيطرة على البلاد وتأسيس دولة تبنت خلال فترة وجيزة حضارة المسلمين الفرس. لكن هذه الدولة الجديدة واجهت مشكلة توطين الأفواج المتعاقبة من أتباعها الذين أخذوا يشكلون خطراً

على القرى الزراعية والمياه والحياة الاقتصادية بوجه عام، مما جعل السلاجقة يتطلعون إلى بلاد الأناضول البيزنطي(بلاد الروم) كمجال حيوي.

كانت المقاطعات البيزنطية غنية بمزارعها وغلالها مما جعلها هدفاً مغرياً للغزو، وكون سكانها نصارى مما جعلها أيضاً هدفاً مشروعاً لهؤلاء المسلمين الجدد، وفي طليعتهم زعمائهم الدينيين الذين أضافوا إلى الدين الإسلامي بعداً إضافياً يتمشى مع تقاليدهم. إذن يمكننا القول بأن الغزوات المتتابعة لأراضي الأناضول ترجع في جوهرها لعدة عوامل بعضها اقتصادي وسياسي وبعضها ديني. وهذه العوامل مجتمعة شكلت حافزاً قوياً دفع بهؤلاء التركمان الرُحّل بعد فترة وجيزة من توغلهم في إيران إلى شن غارات على المقاطعات الشرقية في بيزنطة بدعم من حكام إيران السلاجقة . وقد دامت هذه الغارات لعشرات السنين إلى أن تحركت الدولة البيزنطية للدفاع عن أمنها وسلامتها. ففي سنة 1071م نشبت معركة تاريخية حاسمة قرب منازكرد[1] بين البيزنطيين (الروم) بقيادة الإمبراطور رومانوس[2] ديوجين وقوات السلطان السلجوقي ألب أرسلان بالتحالف مع العشائر التركمانية المقاتلة، وكانت الغلبة في هذه المعركة للسلاجقة الذين تمكنوا من سحق جيش الإمبراطور

(1) وتسمى أيضاً ملازكرد ـ المعرب.

(2) «أرمانوس» في المصادر العربية ـ المعرب.

البيزنطي. وقد أدت هذه الضربة القاسمة إلى تداعي الدفاعات البيزنطية على الحدود الشرقية وفتحت الباب على مصراعيه لتدفق أفواج من التركمان الرحل وانتشارهم في الأراضي البيزنطية.

بقيت الأناضول لعدة قرون وحتى منتصف القرن الخامس عشر، عبارة عن مجموعة من المدن والأرياف الخاضعة للحكم البيزنطي والأمراء الإقطاعيين، ومحاطة بالعشائر التركية الرحل التي أنشأ زعماؤها فيما بعد دويلات ناصبت البيزنطيين العداء. وكانت الغلبة تكتب للمسلمين حيناً وللبيزنطيين حيناً آخر. لكن هذا الوضع بدأ يشهد تحولاً ديموغرافياً بطيئاً أدى في نهاية المطاف إلى تحول الأناضول من منطقة يقطنها البيزنطيون المسيحيون إلى منطقة يقطنها المسلمون، وحلت اللغة التركية محل اليونانية التي كان السواد الأعظم من السكان الأصليين (إن جاز التعبير) يتكلمونها. ولا شك أن الظروف التاريخية التي واكبت هذا التحول قد لعبت دوراً خطيراً في نشوء الدولة العثمانية، وذلك لأن البيزنطيين كانوا خلال هذا التحول التاريخي في صراع مع الجمهوريات الإيطالية مما أدى إلى فقدانهم بعض ممتلكاتهم وامتيازاتهم التجارية. وفوق كل ذلك تعرضت القسطنطينية بين سنة 1204 و1261 م للنهب والسلب من قبل الصليبيين الذين عاثوا في الأرض فساداً، وعوضاً عن التوجه إلى الأراضي المقدسة استقروا في القسطنطينية وأسسوا الإمبراطورية اللاتينية التي لم تعمّر طويلاً.

وهناك عامل آخر لا يجوز إغفاله في هذا الصدد، وهو ظهور الإمبراطورية المغولية إلى حيز الوجود تحت راية جنكيزخان. وقد دفع التوسع السريع لهذه الإمبراطورية شرقاً وغرباً جموعاً من التركمان الرحل للبحث عن ملاذ آمن ومراع لماشيتهم. وفي منتصف القرن الثالث عشر ألحق المغول الهزيمة بسلطان قونية السلجوقي، وكانت هذه السلطنة إحدى أهم الدول السلجوقية التي قامت على أنقاض الدولة البيزنطية في جنوب غرب الأناضول. وقد أدى الاجتياح المغولي إلى نزوح المزيد من التركمان الرحل نحو الغرب بحثاً عن المراعي على تخوم الدولة السلجوقية التي أوشكت على الانهيار في الوقت الذي كان فيه العالم البيزنطي نفسه في طريقه إلى التفكك، هذا العالم الذي أضحى هدفاً لهجمات البلغار والصرب براً والجنويين والبنادقة بحراً إلى جانب كونه مرتعاً للأتراك المسلمين الرحل. في هذه الأجواء ولدت الإمبراطورية العثمانية انطلاقاً من النجاد الأناضولية إلى الجنوب والشرق من القسطنطينية.

اختلف الباحثون في التاريخ العثماني حول العامل الأهم الذي يمكن أن يفسر ظهور الإمبراطورية العثمانية التي لم تكن كغيرها من الدول من حيث أن «عثمان» مؤسس السلالة التي تحمل اسمه لم يكن سوى زعيماً لعشيرة تركمانية، ليس لها ما يميزها عن العشائر التركمانية الأخرى المنتشرة في الثغور. ولم يكن أحد ليتصور آنذاك أن هذه القوة ستصبح فيما بعد نواة لدولة من أنجح الدول في التاريخ، إذ كان عثمان في تلك

الفترة يتزعم ألف أسرة(خيمة)، في حين كان بعض أنداده من زعماء القبائل الأخرى يفوقونه قوة وسلطاناً ويسير في ركابهم من 70 ألف إلى 100 ألف أسرة، هذا بالإضافة إلى وجود عشرات من الإمارات التركمانية والعشائر الرحل التي كانت تتقدم وتنتشر في الوديان والسهول الساحلية. بيد أن سلالة عثمان وأعقابه كانت الوحيدة التي قُيِّض لها أن تبقى في النهاية وتسود.

لا شك بأن العثمانيين والقادة التركمان قد استفادوا من الأوضاع الفوضوية والقلاقل التي عمت الأناضول وخاصة في المناطق الحدودية (الثغور)، وكان للغارات المتواصلة التي شنتها العشائر التركمانية في طول البلاد وعرضها أثرها البالغ في تقويض النظام السياسي والاقتصادي السائد في الأناضول، في حين كانت الهجمات المغولية تزيد من قوة النزوح السكاني في اتجاه المناطق الحدودية. والحق أن هذه الأوضاع قد وفرت بيئة ملائمة للعصائب المقاتلة (ومن جملتها عشيرة عثمان) التي أخذت تغير على المزارع والقرى مستغلة غياب سلطة مركزية، والواقع أن هذه العصائب المحاربة استقطبت الكثير من الأتباع الذين وجدوا في ظهرانيها الأمن والمنعة.

والحق يقال إن العثمانيين مدينون في تأسيس دولتهم إلى مرونتهم المتميزة واستعدادهم للتكيف مع الأوضاع والظروف المتغيرة. والجدير بالملاحظة أن السلالة العثمانية التي تحدرت من أصول تركية ولدت في بيئة طبيعية يسكنها مسلمون ونصارى ينطقون بالتركية واليونانية . والحق أن المسلمين وبعض النصارى

سارعوا في الإنضواء تحت الراية العثمانية لمكاسب مادية أو بعبارة أخرى لأسباب اقتصادية، وأيضاً لاعتبارات تتعلق بالدين والعقيدة باعتبار أن العثمانيين كانوا في حرب جهادية مع النصارى. لكن هذا الجانب الديني يبقى موضع شك، ذلك لأن العثمانيين بالرغم مما تقدم لم يترددوا في تجنيد أعداد كبيرة من اليونانيين النصارى لرفد قوتهم العسكرية المتنامية. نخلص إلى القول بأن النصارى والمسلمين ساروا في ركب العثمانيين وقاتلوا في صفوفهم ليس بدافع الحمية الدينية وإنما طمعاً بالثروة والغنائم بالدرجة الأولى.

ثم إن العثمانيين خلال نشأتهم لم يدخلوا في صراع مع جيرانهم الأمراء الإقطاعيين البيزنطيين فحسب، بل كانوا منذ البداية في حروب مستمرة مع الإمارات التركمانية في الأناضول، خلال الحقبة الواقعة بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر. بيد أن هذه الحروب لم تحظ باهتمام المؤرخين الذين ركزوا اهتمامهم على التهديد العثماني لأوروبا المسيحية متناسين دور العثمانيين في بناء الأمة والدولة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن العثمانيين اضطروا لمواجهة قوى تركمانية أخرى مناهضة لهم كسلاجقة قرمان والكرميان في الأناضول والتيموريون في آسيا الوسطى.

كان التوسع العثماني منذ البداية في عدة اتجاهات بمعنى أنه لم يقتصر على اتجاهين اثنين ـ غرباً وشمال غرب ـ أي نحو الأراضي البيزنطية ومنطقة البلقان بل كان أيضاً في اتجاه الشرق

والجنوب حيث برزت دول تركمانية أخرى ناصبتهم العداء. خلاصة القول هو أن العنصر الديني لم يلعب دوراً حاسماً في بناء الدولة العثمانية. والذي يسترعي انتباهنا النهج الذي تم بموجبه بناء هذه الدولة، والأطوار التي مرت بها، والسبل التي اتبعتها في استقطاب وضمان ولاء رجالها. ولمزيد من الإيضاح نقول إن وجود الدولة العثمانية لم يكن قائماً على عصبية دينية بقدر ما كان قائماً على أسس براغماتية (أي حسبما تمليه المصلحة)، فهي من هذا المنطلق تختلف عن الدول التي عاصرتها مثل إنكلترا أو الصين.

وقد لعبت الجغرافيا أيضاً دوراً هاماً في قيام الدولة العثمانية، فالأقاليم التي فتحت كانت بفضل استعداد العثمانيين لاستغلال المواهب الفردية أياً كان مصدرها وإفساح المجال أمام كل من يريد أن يساهم في دعم المجهود التوسعي، ومن المفيد في هذا الصدد أن نعرض لحادثة جرت سنة 1354، عندما احتل العثمانيون مدينة «تزيمبه» على الجانب الأوروبي من مضيق الدردنيل. وقد مكّن احتلال هذه المدينة من إنشاء رأس جسر (موطئ قدم) يمكن الانطلاق منه إلى عمق البلقان، وتم لهم ذلك قبل القوى التركمانية الأخرى المنتشرة في الثغور الأناضولية. ونتيجة لذلك استطاع العثمانيون السيطرة على أراضٍ وإقطاعها لمن انضم إليهم وقاتل إلى جانبهم مما حفز الكثيرين إلى الإنضواء تحت لوائهم على حساب الإمارات والقوى التركمانية الأخرى التي لم تحظ بنصيب من هذه الأراضي الغنية

الخالية من التركمان آنذاك. وأخيراً يجب ألاّ يُفهم مما تقدم بأن العامل الديني لم يستغل أيضاً.

وقد ترتب على ذلك أن أصبحت منطقة البلقان في القرن الرابع عشر مسرحاً للنزاعات والاضطرابات السياسية لا تختلف عن تلك التي عمت الأناضول في العصر السابق. إذ أن نفس القوى التي دفعت الجموع التركمانية إلى التوغل في الأناضول، دفعت بالعثمانيين وأتباعهم الرحَّل إلى التوسع في البلقان. إذ أصبحت البلقان بمثابة صمام أمان للتخفيف من حدة الضغط السكاني المتصاعد في الجزء الغربي من آسيا الصغرى، وكان هذا الصمام في قبضة العثمانيين. ومن سخرية الأقدار أن عبور العثمانيين إلى البلقان حصل بسبب الحرب الأهلية التي أشعلها طموح أحد المطالبين بالعرش البيزنطي، إذ مكن هذا الرجل العثمانيين من إيجاد موطئ قدم لهم في أوروبا لقاء دعمهم لقضيته. أضف إلى ذلك أن العثمانيين تحالفوا فيما بعد مع جنوى التي كانت تناهض البيزنطيين من حين لآخر، لتوسيع رقعة ممتلكاتهم في البر الأوروبي.

كانت منطقة البلقان الخصبة سنة 1000م لا تملك من المقومات ما يمكنها من الصمود طويلاً بعد أن أخفق كلٌ من الصرب والبلغار في بناء دولة، في الوقت الذي كان البيزنطيون في خضم حرب أهلية أشعلها أحد المطالبين بالعرش، مما شجع جمهوريتي البندقية وجنوى في حينها على استغلال الموقف لمصلحتيهما. في ظل هذه الظروف أبدى العثمانيون

مرونة وحنكة سياسية جعلتهم يتغلبون في النهاية على خصومهم، ويؤسسون إمبراطورية عظمى، وقد أسعفهم في هذا المسعى الحظ والجغرافيا.

### توسع الدولة العثمانية وتثبيت دعائمها، 1300 - 1683

عمد العثمانيون في القرون التي أعقبت انطلاقهم من غربي آسيا إلى شن حروب متواصلة مكّنتهم من السيطرة على أراضٍ شاسعة في البقاع التي تلتقي فيها القارات الثلاث أوروبا وآسيا وأفريقيا. سنستعرض بإيجاز الانتصارات التي حققها العثمانيون في هذا الشأن قبل الانتقال إلى العوامل التي مكنتهم من التوسع انطلاقاً من قواعدهم في الأناضول والبلقان (راجع خريطة 2).

دأب المؤرخون على اعتبار فترتي حكم السلطانين محمد الثاني[3] (1451 ـ 1481) وسليمان الكبير[4] (1520 ـ 1566) من الصفحات المجيدة في التاريخ العثماني. إذ حقق كل من هذين السلطانين إنجازات كانت في واقع الأمر امتداداً للإنجازات الكبرى لأسلافهما. ففي المئة سنة التي سبقت اعتلاء محمد الثاني سدة السلطنة كانت جحافل العثمانيين قد وصلت إلى عمق البلقان وغربي الأناضول وكانت قبلها قد احتلت بروسه (بورصة) المدينة البيزنطية الهامة التي تحولت إلى عاصمة للدولة الفتية. وفي سنة 1361 سقطت أدرنه المدينة البيزنطية الكبرى بيد

(3) محمد الفاتح.
(4) سليمان القانوني.

العثمانيين، وأضحت عاصمتهم الجديدة والقاعدة الرئيسية لشن هجماتهم على البلقان . وبعد ذلك بنحو ثلاثين سنة سحقت القوات العثمانية الجيش الصربي في معركة كوسوڤو (قوصوه)، وتبع هذا الانتصار العظيم انتصارات أخرى من جملتها انتزاع مدينة سالونيك من الجنويين سنة 1430، كما هزم العثمانييون عدة تحالفات أوروبية في معركتي نيقوبوليس (1396) وڤارنا (1444). وأخيراً أخذ الأوروبيون يشعرون بالخطر الذي بات يتهددهم في عقر دارهم.

والجدير بالذكر أن هذه المعارك تميزت بطابعها الأممي، إذ شارك في هذه المعارك قوات من صربيا ووالـيشيا (الفلاخ) والبوسنة وهنغاريا وبولندة وأحياناً فرنسا والإمارات الألمانية واسكوتلندة وبورغنديا ولومبارديا. وقد اعتبر الباحثون معركتي ڤارنا ونيقوبوليس امتداداً للحروب الصليبية التي وقعت في القرن الحادي عشر. وعلى الرغم من ذلك فقد قاتل أمراء بلقانيون إلى جانب العثمانيين في كلا المعركتين، في حين قامت البندقية بالتفاوض مع الطرفين قبيل معركة نيقوبوليس في محاولة لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية.

ويمكننا القول بأنه عندما تسلم محمد الفاتح زمام السلطة وجد نفسه على رأس دولة تقوم على أسس صلبة مما مكّنه بعد سنتين في سنة 1453 من تحقيق حلم قديم كان يراود العثمانيين والمسلمين، ألا وهو فتح القسطنطينية، تلك المدينة العريقة التي بقيت لألف سنة عرين قياصرة الروم. شرع محمد بعد هذا الفتح

المبين بإعادة بناء المدينة وتجديدها لاستعادة أمجادها الغابرة. ففي سنة 1478 ارتفع عدد سكان المدينة من 30000 إلى 70000 نسمة. وقد تابع محمد فتوحاته ووفق بين سنتي 1459 و1461 من إخضاع أخر ما تبقى من الأراضي البيزنطية: شبه جزيرة المورە (جنوب اليونان) وطرابزون المطلة على البحر الأسود. كما ضم إلى الممتلكات العثمانية القرم الشمالي، وارتبط بمعاهدات وثيقة مع خانات القرم الذين جاءوا في أعقاب أسلافهم المغول الذين كانوا قد أخضعوا هذه المنطقة قي وقت سابق. كما احتلت الجيوش العثمانية في عهد محمد الفاتح أوترانتو الواقعة في أقصى جنوب شبه الجزيرة الإيطالية، ربما كان السلطان يمهد للاستيلاء على روما نفسها، ولكن الحملة لم يكتب لها النجاح وكذلك كان مصير الحملة البحرية على جزيرة رودس الحصينة ومعقل فرسان القديس يوحنا.

لقد كان من حسن طالع سليمان الكبير أنه ورث العرش عن سليم الأول (1512 ـ 1520) الذي استطاع خلال فترة حكمه القصيرة أن يلحق الهزيمة بالدولة الصفوية عند وادي جالدران. (يتحدر الصفويون من سلالة تركية فارسية شيعية المذهب وكانت العدو الأكبر للعثمانيين في الشرق من القرن الخامس عشر حتى القرن السابع عشر).

شرع سليم بعد ذلك بالتقدم نحو سوريا ومصر حيث قضى على الدولة المملوكية واحتل القاهرة ومن ثم أصبحت مكة والمدينة خاضعتين للسلطنة العثمانية (1516 ـ 1517). وفي عهد

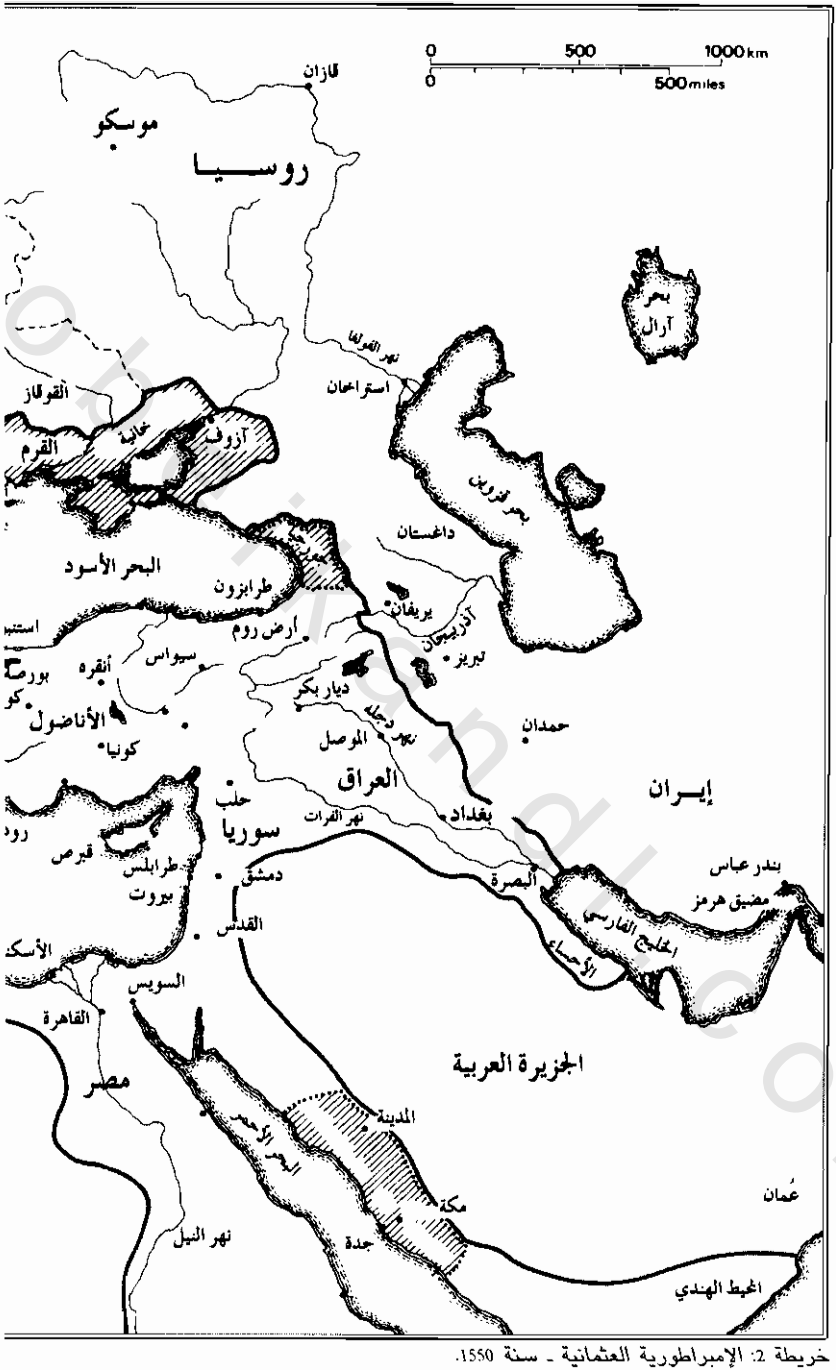


خريطة 2: الإمبراطورية العثمانية ـ سنة 1550.

المحيط الاطلسي
بحر الشمال
السويد
الامبراطورية الرومانية المقدسة
فرنسا
النمسا
بودا
طمشوار
بلغراد
سراجيفو
البوسنة
جنوى
اسبانيا
البرتغال
روما
الجزائر
أوران
فاس
تونس
مالطه
جربه
طرابلس
البحر الأبيض المتوسط
فزان
الصحارى
حدود الامبراطورية العثمانية
حدود الدول التابعة للامبراطورية
الدول التابعة للامبراطورية

السلطان سليمان الكبير الذي حكم لسنوات كثيرة، بلغت الدولة العثمانية ذروة مجدها، ويعتبر عصره بحق العصر الذهبي للإمبراطورية العثمانية. وقد خاض العثمانيون تحت رايته غمار حروب على عدة جبهات. فقد دعم سليمان الهولنديين الثائرين في كفاحهم ضد الإسبان الذين تصدت قواته لهم في غرب البحر المتوسط. وفي أحد الأوقات عسكرت قوة عثمانية على شاطئ الريڤيرا بالقرب من مرفأ طولون الفرنسي خلال فترة الشتاء بموافقة فرنسيس الأول ملك فرنسا التي كانت سياسته تقوم على مناهضة الهابسبورغ الإسبان (راجع الفصل الخامس).

أما في الشرق وتحديداً في البحر الأحمر والمحيط الهندي فقد كانت سفن البحرية العثمانية في صراع متواصل مع البرتغاليين (ومن ثم الإنكليز والهولنديين) الذين بدأوا يتحكمون بالطرق والممرات البحرية التجارية التي تربط الهند بجنوب شرقي آسيا، وخاصة بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح، الذي أفقد الطرق التجارية البرية أهميتها بعد أن كانت لقرون عدة مصدر رزق حكام وشعوب الشرق الأوسط. وقد دفعت هيمنة الأوروبيين أكثر فأكثر على الطرق التجارية البحرية، العثمانيين إلى القيام بسلسلة من الهجمات في البحار الشرقية دفاعاً عن مصالحهم التجارية.

فعلى سبيل المثال قاموا بدعم الحكام المحليين على سواحل الهند الذين كانوا في صراع مع البرتغاليين، وأرسلوا أكثر من أسطول لمساندة الماليزيين في مقاومتهم للتسلط

الأوروبي المتزايد على الملاحة والتجارة في تلك الأصقاع. أما على جبهات البلقان فقد تحركت قوات سليمان لإحكام سيطرتها على موارد البلقان ومناهجها. ففي سنة 1521 سقطت بلغراد بيد الجيوش العثمانية بعد سلسة من الانتصارات تُوِّجت بمعركة موهاكس (مهاج) حيث سحق العثمانيون الجيش المجري (1526)، وضموا إلى ممتلكاتهم فيما بعد جزءاً من الأراضي المجرية سنة 1544. وكان العثمانيون قبل ذلك قد تقدموا نحو ڤيينا وحاصروها سنة 1529، ولكنهم اضطروا لرفع الحصار. ولم تكن محاولتهم الثانية سنة 1683 بأوفر حظاً. ومهما يكن من أمر فقد تمكنت الدولة التي أصبحت حاضرتها اسطنبول من فرض سيطرتها على الطرق التجارية في البحر المتوسط ومضائق بحر إيجه مما ألحق ضرراً بالغاً بمصالح جمهوريتي البندقية وجنوى في حوض المتوسط.

وبعد وفاة السلطان توالت الانتصارات العثمانية ولكن بوتيرة أضعف من ذي قبل . ففي سنة 1571 فتح العثمانيون جزيرة قبرص، وبذلك أحكموا سيطرتهم على شرق البحر المتوسط.إلا أنهم منوا بهزيمة نكراء في معركة لبانتي (ناوبقتوس) البحرية التي أسفرت عن تدمير البحرية العثمانية.

لكن هذه الهزيمة لم تضعف من عزيمة العثمانيين الذين سارعوا إلى بناء وتجهيز أسطول جديد استعادوا به سيطرتهم على شرق البحر المتوسط. أما في البر الآسيوي فقد تقدموا نحو أذربيجان التي أخضعوها بين سنة 1578 و1590، واسترجعوا

بغداد سنة 1638. وفي سنة 1669 سقطت جزيرة كريت بيد العثمانيين وتلتها بودوليا سنة 1676 .

كان لهذه الانتصارات المتتالية أثرها في تكوين الدولة العثمانية. صحيح بأن العثمانيين لم ينتصروا في جميع المعارك التي خاضوها لكن سجّلهم مع ذلك كان بوجه عام حافلاً بالانتصارات التي وسعت رقعة الإمبراطورية ومكّنتها من التمتع بموارد مادية وبشرية إضافية. وبانتهاء القرن السابع عشر كانت الحاميات العثمانية ترابط على مشارف سهول روسيا والمجر والقوقاز من جهة، والصحراء السورية وأفريقيا من جهة أخرى. كما سيطر العثمانيون سيطرة شبه كاملة على البحر الأسود وشرق حوض البحر المتوسط، بالإضافة إلى مصب نهر الدانوب والدنيستر والبغ bug ونهري دجلة والفرات وأخيراً النيل.

وهكذا أصبحت الدولة العثمانية تهيمن على تلك الأقاليم التي كانت خيراتها وتجارتها في عصور سابقة تغذي روما وبيزنطة، ومن ثم جمهوريتي جنوى والبندقية، وبلغاريا وصربيا وقوى أخرى.

### كيف نعلل النجاح المذهل الذي أحرزه العثمانيون؟

ليس من السهل تحري الأسباب التي جعلت العثمانيين يتغلبون على القوى التي واجهتهم. لاشك بأن العثمانيين استغلوا ضعف واضطراب أعدائهم. فعلى سبيل المثال يمكن أن نفسر تراجع

البيزنطيين في مواجهة الهجمات العثمانية باعتباره أحد تداعيات الأحداث المروعة التي حصلت سنة 1204 عندما احتل البنادقة والصليبيون القسطنطينية ونهبوها مما أسهم في إضعاف بيزنطة. هذا بالإضافة إلى الحروب والنزاعات المريرة التي قامت بين القوى الثلاث في شرق المتوسط: البندقية وبيزنطة وجنوى. ومن جهة أخرى أدى انهيار النظام الإقطاعي في الفترة 1350 - 1450 إلى انتشار الفوضى في أرجاء دول المنطقة على الصعيدين العسكري والسياسي مما أدى إلى انهيار المملكتين الصربية والبلغارية في الوقت الذي كان العثمانيون يتأهبون للتوسع في البلقان. أضف إلى ما تقدم وباء الطاعون الذي عم أوروبا سنة 1348 . إذ يزعم المؤرخون أن وطأة الوباء على المدن كانت أشد من وطأته على الأرياف. لذلك لم يتأثر به العثمانيون بالقدر الذي تأثر به أعداؤهم الذين كانوا يعيشون عموماً في المدن. لكن هذا القول لا يُعتد به. ذلك لأنه ليس لدينا من الأدلة ما يشير إلى عدم تعرض العثمانيين لهذا الوباء سواء في البلاد والأراضي التي استوطنوها أو في المدن الأخرى مثل بورصة التي كانت آنذاك بحوزتهم. ويبدو أن المبررات التي يسوقها البعض، تميل إلى ترجيح كفة الصدف التاريخية على المجهود الذاتي الذي بذله العثمانيون، باعتبار أن هذه الصدف قد وفرت لهم المناخ والظروف الملائمين.

من المفيد، والحالة هذه، أن نسلط الضوء على السياسات التي اتبعها العثمانيون والمنجزات التي حققوها بمجهودهم

الخاص وليس بسبب الوهن الذي كان أعداؤهم يعانون منه. سننطلق في تحليلنا من رؤيتنا للدولة العثمانية كدولة لا تختلف كثيراً عن الممالك الوراثية الآسيوية أو الأوروبية التي عاصرتها مثل فرنسا وانكلترة خلال «حرب الورود» War of the roses.

وكمعظم الأسر الملكية التي حكمت عبر التاريخ كانت وراثة العرش العثماني محصورة في الذكور (راجع الفصل السادس) ، غير أن النساء كن في حالات استثنائية يشغلن مراكز في الدولة. فعلى سبيل المثال كانت زوجة السلطان أورخان (1324 ـ 1362) والية على مدينة فُتحت في عهد زوجها. والحق أن نفوذ النساء في تصريف شؤون الدولة كان حكراً على زوجات وأمهات وبنات الأسرة المالكة.

كان العثمانيون في بداية عهدهم يستخدمون الزواج كوسيلة لترسيخ دعائم ملكهم. فقد تزوَّج السلطان أورخان ابنة جون كنتاكوزن المطالب بالعرش البيزنطي وحصل فوق ذلك على شبه جزيرة غاليبولي الاستراتيجية. وفي سنة 1376 تزوج السلطان مراد الأول إبنة الملك البلغاري ششمان. في حين تزوج بايزيد الأول إبنة لازار (ابن العاهل الصربي اسطفان دوشان) بعد معركة كوسوفو (قوصوة). وبطبيعة الحال وثّق العرش العثماني صلاته عن طريق الزواج من سلالات إسلامية أخرى. فعلى سبيل المثال رتب مراد الأول أمر زواج نجله الأمير بايزيد من إبنة أمير «كرميان» التركماني وحصل لقاء ذلك على نصف ممتلكات الأمير في الأناضول. كما تزوج بايزيد الثاني (1481 ـ

1512) إحدى أميرات سلالة ذي القدر التركمانية التي نشرت سلطانها على غربي الأناضول.

وهناك عامل آخر ينبغي أخذه بالحسبان في محاولتنا لتفسير النجاح الذي أحرزه العثمانيون في فتوحاتهم. ويتمثل هذا العامل في التحالفات التي عقدها العثمانيون مع جيرانهم الذين أصبحوا فيما بعد يدينون للسلطان العثماني بالولاء والطاعة. وهكذا تسنى للسلطان أن يمارس سيادته على الحكام المحليين بمن فيهم الأمراء البيزنطيون وملوك الصرب والبلغار تاركاً لهم حرية الاحتفاظ بمراكزهم وألقابهم.

ونلاحظ هذا النمط في علاقات السلطان العثماني مع جيرانه منذ بداية التوسع العثماني. ففي النصف الثاني من القرن الرابع عشر أصبح الإمبراطور البيزنطي نفسه خاضعاً للسيادة العثمانية وكذلك عدد من الأمراء البلغار والصربيين بالإضافة إلى أمير كرمان في الأناضول. ففي معركة كوسوڤو سنة 1389 شارك في القتال إلى جانب العثمانيين أمير بلغاري وقوات صربية وبعض أمراء العشائر التركمانية. لكن هذه التحالفات مع القوى المجاورة كانت في الكثير من الحالات تنتهي بإخضاع هذه القوى للإرادة العثمانية ومن ثم القضاء عليها وضمها إلى الحظيرة العثمانية. وأبرز مثال على ذلك سقوط القسطنطينية سنة 1453 بعد أن بقي البيزنطيون لسنين مرتبطين بعلاقات تميزت بالخضوع لإرادة السلطان. أما الآن أي بعد سنة 1453 فقد أصبحت الدولة البيزنطية أو ما تبقى منها جزءاً من الدولة العثمانية وتحت إدارتها

المباشرة. وكذلك أنهى محمد الفاتح علاقات التحالف التي كانت تربطه بالإمارات التركمانية في الأناضول التي أضحت منذ ذلك الحين تحت الحكم العثماني المباشر. وأخيراً ضم العثمانيون المجر في مستهل القرن السادس عشر، وكانت قبل تلك الفترة تحكم كدولة تابعة للسلطنة العثمانية سوى أنها كانت تتمتع بما يمكن أن يسمى استقلالاً ذاتياً.

لكن هذا المنحى لم يكن يمثل سياسة ثابتة فعلى سبيل المثال، أعاد السلطان بايزيد الثاني للتركمان استقلالهم الذاتي. لكن هذا الاستقلال لم يدم طويلاً. أما فيما يخص مولدافيا ووالاشيا (في رومانيا الحالية) فقد بقي الأمراء في تلك المناطق يتمتعون باستقلال ذاتي حتى القرن الثامن عشر عندما خضعوا للحكم العثماني المباشر عقب ثورة للتخلص من الحكم العثماني. وفي القرم كان الخانات[5] يخضعون لإرادة السلطان العثماني منذ سنة 1475 وظلوا على ولائهم حتى سنة 1774 عندما أخذت روسيا القيصرية بالتوسع إلى أن تمكّنت من ضم هذه الإمارات إليها في سنة 1783.

تشير هذه الأمثلة إلى أنه كانت هناك علاقة تحالف بين العثمانيين وبين بعض البلاد التي أخضعوها، بمعنى أنه لم يكن لهم سيادة مطلقة على هذه البلاد. وقد بقي هذا الوضع لقرون بعد أن فقدت الفتوحات العثمانية زخمها. بيد أن الفتوحات

(5) كان أمير تتار القرم يلّقب بـ «الخان».

العثمانية ما بين 1300 و1550 كانت عموماً تسعى إلى فرض سيطرتها المباشرة على البلدان المجاورة. والواقع أن أساليب الحكم التي اتبعها العثمانيون في إدارة البلاد قد تطورت واتخذت أشكالاً متعددة (راجع الفصل السادس).

والحق أن الحكم العثماني كان على العموم أخف وطأة من الوجهة الاقتصادية على سكان البلاد المفتوحة مقارنة بالمناطق التي بقيت خاضعة للأمراء الإقطاعيين الذين فرضوا ضرائب لا تطاق على فلاحيهم لا سيما بعد أن فقد البيزنطيون أراضيهم في وسط الأناضول والبلقان. ولكن العثمانيين بعد أن استتب لهم الأمر، انتزعوا هذه الموارد من أيدي الإقطاعيين والأديرة. وعلى العموم تحسن وضع السكان في ظل الحكم العثماني بحيث أصبحوا يؤدون ضرائب أقل مما كانوا يؤدون لأسيادهم السابقين.

والجدير بالملاحظة أن العثمانيين كانوا يعينون موظفين لمسح المناطق التي فتحوها بغية تقييم مواردها وغلالها لأغراض ضريبية. كان الموظف المعيَّن لهذا الغرض يتنقل من قرية إلى أخرى ويقوم بتعداد المزارع والكروم والبساتين وتدوين المعلومات في سجلات خاصة (تحرير دفتر لري). وكان من واجباته أيضاً إحصاء عدد السكان أو بالأحرى أصحاب الأسر الذين يترتب عليهم دفع الضرائب والذكور الذين بلغوا سن الخدمة العسكرية.

كانت الدولة تقوم على أساس النظام الإقطاعي حيث كان

الإداريون والعسكريون يُمنحون إقطاعاً يغلُ على المُقطع دخلاً معيناً (يساوي حوالي 20 ألف قرش في السنة). وكان على المُقطع أن يقدم مقابل ذلك عدداً من الفرسان للخدمة في الجيش. ومثل هذا الإقطاع يسمى «تيمار». وتختلف مساحة التيمار باختلاف الأرض من حيث الخصوبة والغلال التي تدرّها. كانت الخدمة الشخصية هي وحدها التي تؤهل الإقطاعي لإقطاع أكبر قد يصل إلى عدة «تيمارات».

والواقع أن نظام الإدارة المالية هذا كان شائعاً في الدول التي سبقت نشوء الدولة الحديثة التي تسدد رواتب موظفيها نقداً. وهنا ينبغي الملاحظة أن المُقطْع كان يمنح حق استغلال الأراضي دون أن يكون له حق التملك أي أنه كان يمتلك حق الرقبة أو حق الانتفاع فقط. وترجع أصول «التيمار» إلى ما كان سائداً في منطقة الشرق الأدنى في العصور القديمة عندما كان المَلك يضطلع بدور كبير الكهنة ويتولى توزيع الأراضي بالنيابة عن الآلهة، أو بعبارة أخرى كانت ملكية الأراضي تعود إلى المَلك الذي كان يسمح للآخرين باستغلال خيراتها مقابل خدمات يؤدونها له.

كان نظام التيمار في العهد العثماني يتيح للفرسان الإقطاعيين (السباهيه) التصرف بموارد إقطاعاتهم وكان هؤلاء الفرسان يشكلّون نسبة كبيرة من المقاتلين العثمانيين وعماد قوتهم في بداية فتوحاتهم. وفي عهد السلطان بايزيد الثاني (1481 ـ 1521) كان بعض أصحاب «التيمارات» من النصارى،

والواقع أن هؤلاء كانوا أحياناً يشكّلون أكثر من نصف مجموع مالكي التيمارات، لكن عددهم أخذ يتناقص تدريجياً إلى أن اختفوا تماماً. ومهما يكن من أمر فقد كان الفرسان السباهية يتطلعون دوماً إلى المشاركة في الفتوحات وذلك للحصول على نصيب من الأراضي المفتوحة التي كانت تُحوَّل إلى إقطاعات (تيمارات) تُوزع على هؤلاء الفرسان المحاربين الذين استفادوا أيضاً من تحوُّل العلاقات بين السلاطين وجيرانهم من علاقات تحالف إلى خضوع تام للإدارة العثمانية المركزية . فعلى سبيل المثال، بعد الاستيلاء تدريجياً على الأراضي والموارد التابعة لملك بلغاريا، عمدت الدولة إلى تقسيمها وإقطاعها إلى العسكريين العثمانيين. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الدولة في بادئ الأمر كانت كثيراً ما تعيد توزيع التيمارات من حين لآخر كي لا تتاح الفرصة لصاحب الإقطاع بالاستقرار وترسيخ سلطته ونفوذه. ومع ذلك فقد سمحت الدولة في البلقان لبعض الأمراء الإقطاعيين المحليين والأديرة بالاحتفاظ بتلك الأراضي التي كانوا يمتلكونها، باعتبارها تيمارات ، وفعلت مثل ذلك في الأناضول حيث كان الكثير من زعماء القبائل يجنون الضرائب من قبائلهم على أساس نظام التيمار وما يترتب عليه من واجبات تجاه الدولة.

تبيّن هذه الأمثلة أن الدولة لم تكن تسيطر إدارياً سيطرة كاملة ، إذ وجدت نفسها مضطرة لمنح الزعماء المحليين امتيازات وصلاحيات معينة للحفاظ على ولائهم.

بقيت موارد الدولة حتى مطلع القرن السادس عشر قائمة على نظام التيمار الذي كان معمولاً به في الأناضول والأراضي البلقانية. لكن الفتوحات العثمانية للأقطار العربية بين سنة 1516 ـ 1517 جعلت العثمانيين يعتمدون نظام «الالتزامات» iltizam في جباية الضرائب على المحاصيل الزراعية. و«الالتزام» يعني أن الدولة كانت تبيع حق جباية الضرائب في مقاطعة معينة. وكان هذا الحق يباع في مزاد يقام في مكان وزمان محددين وللشخص الذي يدفع أكثر. ومن ثم يصبح هذا الشخص مُخوَّلاً بتحصيل الضريبة العينية التي تقدر قيمتها الدولة على محصول هذه الأرض أو تلك، وكان الملتزم يحتفظ بمردود الأرض لنفسه بعد تسديد ما يتعين عليه من نفقات وأجور.

وفي غضون القرن السادس عشر أخذت هذه الطريقة في تحصيل الضرائب تحل محل نظام التيمار نظراً لتزايد نفقات الدولة من جهة وارتفاع عدد الموظفين والإداريين من جهة أخرى. أضف إلى ذلك الأعباء المالية المترتبة على العمليات الحربية ومستلزماتها. وهنا تجدر الإشارة إلى أن فرسان السباهية ظلوا حتى القرن السادس عشر عماد الجيش العثماني . وكان سلاحهم القوس والنشاب والرمح الخفيف. بيد أن ظهور الأسلحة النارية جعل إنشاء جيش نظامي أمراً لا مفر منه وأصبحت فرق المشاة النظامية المجهزة بالعتاد والأسلحة النارية ضرورة حيوية ومكلفة في آن معاً.

تنبه العثمانيون إلى أهمية الأسلحة النارية في مرحلة

مبكرة، وكان ذلك من العوامل التي أسهمت في الانتصارات التي حققوها في القرون التي أعقبت سنة 1300. ويمكن القول أن عناية العثمانيين باستخدام الأسلحة النارية وتحديداً المدفعية كان له الفضل الأكبر في الانتصارات الكبرى التي حققوها في القرون الرابع عشر، والخامس عشر، والسادس عشر. والواقع أن تفوق العثمانيين في استخدام الأسلحة النارية تكتيكياً منحهم سلاحاً ماضياً في حروبهم في البلقان وفارس (ضد الصفويين) وتجدر الإشارة إلى أن استخدام الأسلحة النارية كان يتطلب تدريباً طويلاً وانضباطاً لا ينسجم عموماً مع مفهوم الفروسية كما كان معروفاً في العصور الوسطى وما قبلها. والحق أن الفرسان العثمانيين (الخيالة) لم يستسيغوا استخدام الأسلحة النارية شأنهم في ذلك شأن الشعوب الأخرى. إذ كان المحارب يعتمد على الشجاعة والالتحام بالعدو ويعتبر ذلك من صفات الرجولة الحقة. أضف إلى ذلك أن السلاطين في مرحلة معينة شرعوا باستخدام قوات مسلحة بالأسلحة النارية في الصراعات الداخلية، وخاصة لقمع حركات التمرد التي كان يقوم بها الفرسان الإقطاعيون (أصحاب التيمارات). وبتزايد اعتماد الجيوش على الأسلحة اليدوية النارية أخذ سلاح الفرسان ونظام التيمار الذي يدعمه يتلاشيان شيئاً فشيئاً.

وهناك عامل آخر إلى جانب الأسلحة النارية يمكن القول بأنه أسهم في نجاح العثمانيين، ألا وهو ضريبة الغلمان (ديو شيرمه

بالتركية) التي تعود جذورها إلى فترة حكم السلاطين بايزيد الأول ومراد الأول ومحمد الثاني. وقد بقيت هذه الضريبة تفرض حتى مطلع القرن السابع عشر. كان موظفو الدولة يطوفون على القرى المسيحية في الأناضول والبلقان وبعض المناطق المسلمة بهدف جمع كافة الغلمان ومن ثم اختيار أصلبهم عوداً وأقدرهم لتجنيدهم في خدمة السلطان بعد تدريبهم بعناية وتربيتهم تربية إسلامية تمهيداً لاعتناقهم الإسلام. وكانت النخبة تنخرط في سلك الدولة لتشغل مناصب رفيعة إدارية وعسكرية فيما بعد. على حين كان الباقون يلتحقون بصفوف قوات الإنكشارية التي ذاع صيتها كوحدات محاربة مؤلفة من فرق مشاة مدربة تدريباً عالياً ومسلحة بالأسلحة النارية. وكان لهذه الفرق اليد الطولى في تحقيق الكثير من الانتصارات في القرون الأولى لتوسع العثمانيين. ولقد بقيت القوات الإنكشارية لقرون عدة أفضل قوة محاربة من حيث التدريب والتسليح، في منطقة البحر المتوسط. ولا شك بأن نظام الـ«ديو شيرمه» أو ضريبة الغلمان قد منحت أبناء الفلاحين الفرص لارتقاء أعلى المناصب الإدارية والعسكرية في الإمبراطورية، ومكّن الدولة من استثمار الموارد البشرية في المناطق المسيحية التابعة لها.

بيد أن نمو الدولة وتعاظم شأنها في القرنين الرابع عشر والخامس عشر طرح مشكلة، وهي كيفية التعامل مع المسيحيين الذين كانوا يتبؤون مناصب إدارية عسكرية ومدنية في أجهزة الدولة التي أخذت تميل إلى التشديد على الطابع الإسلامي

للدولة، وقد نجم عن ذلك تناقص عدد المسيحيين من أصحاب التيمارات وكذلك العاملين في مسح الأراضي الزراعية بالرغم من أن المسيحيين باتوا يشكلون نسبة لا يستهان بها من الشعوب الخاضعة للإمبراطورية العثمانية ولا سيما بعد توسع العثمانيين في البلقان . أضف إلى ذلك أن الدين الإسلامي لا يجيز إجبار غير المسلمين على اعتناق الدين الإسلامي. والحق أن الدولة العثمانية لم تكن معنية بالجانب الديني بقدر ما كانت معنية ببسط سلطانها بكافة الوسائل المتاحة، ومن جملتها نظام الـ«ديوشيرمه» .

كما أن هذا النظام لا يختلف في جوهره عن الممارسات التاريخية لكل من النصارى واليهود. ففي أوروبا الغربية وبعد أن أصبحت المسيحية الديانة الرسمية ، صار استرقاق المسيحي لإخوانه في الدين أمراً مرفوضاً. ولكن ذلك لم يمنع توجه الأوروبيين نحو أفريقيا (والمناطق المتاخمة للبحر الأسود) كمصدر لتجارة الرقيق. أما بالنسبة للتجار اليهود فقد كانوا يتعاملون بالربا مع غير اليهود حسب مبادئهم. وليس غريبا إذن أن يقوم العثمانيون باستغلال مقدرات الشعوب الأخرى غير المسلمة وتسخيرها لمصلحتهم.

### نشوء الدولة وتطورها حتى سنة 1683

شهدت الدولة عدة تغييرات جذرية في توزيع السلطات في إدارة شؤون الدولة. ففي بداية الحقبة 1300 ـ 1453 كانت السلطة بيد

الأمراء وزعماء العشائر التركمانية وعلى رأسهم السلطان الذي لم يكن حينها يتمتع بالسلطة المطلقة التي آلت إليه فيما بعد، أي بعد أن أخذ أعوان السلطان بالإضافة إلى العناصر الدينية ينادون بأن زمام الأمور يجب أن تكون أولاً وأخيراً بيد السلطان وما أمراء الجيوش وغيرهم من القادة سوى عبيد للسلطان. وعندما نقول «عبيداً» لا نعني عبيداً بالمفهوم الأمريكي لهذا اللفظ. بمعنى أن هؤلاء القادة والزعماء كانوا يتمتعون بالثروة والجاه ويورثون ممتلكاتهم ويتنقلون بكامل حريتهم شريطة أن يكونوا دوماً خاضعين لمشيئة السلطان بمعزل عن القانون الذي كان يحكم العامة ويحميهم من حيث المبدأ. ومنذ أوائل القرن الرابع عشر بدأت الفكرة تترسخ بأن السلطان خليقاً بأن يتمتع بصلاحيات مطلقة من الناحية النظرية . وبعد عدة صراعات بين أنصار «الحكم المطلق» ومعارضيه، حُسمت المسألة في عهد السلطان محمد الفاتح الذي أحدث فتحه للقسطنطينية سنة 1453 دوياً هائلاً دفعه إلى القضاء أخيراً على الكثير من الأمراء التركمان وتجريدهم من سلطتهم، وكان هؤلاء لا يخضعون للسلطان في أغلب الحالات. وبذلك تم للسلطان محمد ممارسة الحكم المطلق وأصبح منبع السلطة منذ ذلك الحين متمثلاً في شخص السلطان، وبقي السلاطين العثمانيون يمارسون الحكم المطلق نظرياً حتى القرن التاسع عشر.

ويلاحظ أن سطوة السلطان كانت تقوى وتخبو تبعاً للظروف ولكنه بقي إلى حد بعيد يتمتع بسلطة فردية مطلقة لقرن من

الزمن بعد سقوط القسطنطينية. وقد بدأت في تلك الحقبة (1453 ـ 1550) تبرز شخصية السلطان كرجل يسموا فوق الجميع، يقف وحيداً على قمة الهرم ويسيطر منفرداً على مجريات الأمور. فالسلطان سليمان الكبير مثلاً كان يمضي وقته في التمعّن في سجلات الدولة أو في قيادة الجيوش شخصياً في الحروب التي شنها، شأنه في ذلك شأن فيليب الثاني ملك إسبانيا آنذاك.

ويبدو أن شعوراً بدأ يتملك العاملين في خدمة الدولة والرعايا العثمانيين بأنهم ينتمون إلى إمبراطورية واحدة وأنهم يعيشون في «أراضي السلطان» وتحت حمايته. وقد اتخذ السلاطين الكثير من الإجراءات للمحافظة على ولاء رعاياهم (راجع الفصل السادس) . وعلى صعيد آخر فقد أسهمت الأنظمة والقوانين ولا سيما تلك التي سُنت في عهدي السلطان محمد وسليمان في توطيد دعائم المجتمع العثماني في إطار نظام قضائي وضريبي موحد. وفي رأينا أن هذا الإنجاز الضخم من العوامل التي جعلت الإمبراطورية العثمانية تعمّر طويلاً.

لكن زمام السلطة بدأ يفلت شيئاً فشيئاً من يد السلطان وأصبح أفراد العائلة المالكة من آل عثمان يسيطرون على مقاليد الحكم. ولعل هذه الظاهرة بدأت خلال حكم السلطان سليمان. وهنا تجدر الإشارة إلى أن نفوذ الطبقة العسكرية وعلى رأسها السلطان بدأ يغيب عن الساحة ليحل محله نفوذ العناصر المدنية، لا سيما بعد أن بلغت الإمبراطورية أقصى اتساعها، وكان السلاطين حتى ذلك الحين يقودون الجيوش بأنفسهم. لكن

توقف الفتوحات أدى إلى انحسار نفوذ الطبقة العسكرية المتمثلة بشخص السلطان، وبالتالي أصبحت البلاد بحاجة إلى من يدير شؤونها الداخلية. ومن الملاحظ أن الفترة الممتدة من أواخر القرن السادس عشر حتى القرن السابع عشر، قد شهدت تزايد نفوذ أمهات السلاطين وزوجاتهم في إدارة الدولة . ففي القرن السابع عشر نادراً ما كان السلطان صاحب القرار في إدارة الدولة، هذا على الصعيد السياسي وليس العسكري. فالسلطان مراد الرابع (1623 ـ 1640) كان يقود الجيوش بنفسه في سني حكمه الأخيرة وهذا لم يكن من عادة الملوك في القرن السابع عشر. ويشار إلى «كوسيم» والدة السلطان مراد قامت خير قيام بإصلاح النظام المالي إثر التضخم النقدي الذي أصاب الدولة في عهد ابنها . وعموماً يمكن القول أن دور السلطان في إدارة شؤون البلاد السياسية والعسكرية بدأ يضمحل تدريجياً حتى عهدي السلطان محمود الثاني وعبد الحميد الثاني في القرن التاسع عشر. فقد ارتقى محمد الخامس العرش على الرغم من أنه لم يكن قد بلغ سن الرشد، وكانت أمه كوسيم التي سبق ذكرها تتحكم باسم السلطان بإدارة الدولة بالتعاون مع أفراد الأسرة المالكة وأعيان اسطنبول. صفوة القول أن القرار السياسي في الحقبة 1550 ـ 1650 أصبح إلى حد بعيد خارج إرادة السلطان، لكن اسطنبول العاصمة بقيت مقر الحكومة المركزية ومنبع السلطة.

أدت التحولات الكبيرة التي طرأت على الجهاز الإداري

للدولة إلى تراجع دور السلاطين في تصريف شؤون الدولة، بحيث صاروا يتمتعون بسلطة معنوية باعتبارهم مصدر الشرعية دون أن يشاركوا أو ينفردوا بصنع القرار. فعلى سبيل المثال، تولى الوزارة عدد من الرجال من أسرة كوبريللي Kôprülü الذين أعادوا تنظيم الإمبراطورية وقاموا خير قيام بأعباء الحكم خلال الفترة (1656 ـ 1691). وبحلول سنة 1650 أصبحت السلطة الفعلية بيد كبار الوزراء والباشوات بعد أن ضعف نفوذ الطبقة العسكرية. خلاصة القول أن عناصر جديدة أخذت تشاطر السلطان الحكم لا بل تنوب عنه أحياناً.

وتجدر الإشارة إلى أن كبار الوزراء والباشوات كانوا قد اكتشفوا مصادر جديدة لتنمية ثرواتهم، ومن جملة هذه المصادر (بعد سنة 1695) حق استثمار الأراضي مدى الحياة بعد أن كان هذا الحق (التزام) يسري لمدة محدودة، ناهيك عن أراضي الدولة (الأراضي الأميرية) التي استولي عليها بطرق غير مشروعة. فقد كان بعضهم يعمد إلى أساليب ملتوية في الاستفادة من نظام الأوقاف يمكن أن يكون عقاراً أو أرضاً زراعية يهبها صاحبها لمؤسسة إسلامية (دار أوقاف) لأغراض خيرية بحيث يُنفق ريعها على المحتاجين، لكن واهب الوقف كان يستمر في استغلال الوقف بالتواطؤ مع رجال الدين. والواقع أن دور الأوقاف خلال القرن السادس عشر كانت تحت تصرف السلطان. لكن هذا الوضع لم يثبت. فبحلول القرن الثامن عشر لم يعد إنشاء دور الأوقاف حكراً على السلطان بل تعداه إلى

الوزراء والباشوات. وكان هذا من العوامل التي أضعفت شوكة السلاطين. إذ أن الثروات وموارد الرزق والامتيازات التي كانت تنعم بها دور الأوقاف قد ضمنت للوزراء والباشوات وعلماء الدين نفوذاً اقتصادياً وسياسياً ظهرت آثاره في أواخر القرن السابع عشر.

## بعض المراجع المفيدة


Entries marked with a * designate recommended readings for new students of the subject.

* Abou-El-Haj, Rifaat. *The 1703 rebellion and the structure of Ottoman politics* (Istanbul, 1984).

* *The origins of the modern state* (Albany, 1989).

Barnes, John Robert. *An introduction to religious foundations in the Ottoman Empire* (Leiden, 1986).

Blair, Sheila S. and Jonathan M. Bloom. *The art and architecture of Islam, 1250 - 1800* (New Haven, corrected edn, 1995).

Brummet, Palmira, *Ottoman seapower and Levantine diplomacy in the age of discovery* (Alhany, 1994).

* Busbecq, O. G. de. *The Turkish letters of Ogier Ghiselin de Busbecq: Imperial Ambassador at Constantinople* (Oxford, 1968).

Faroqhi, Suraiya. *Towns and townsmen in Ottoman Anatolia: Trade, crafts and food production in an urban setting* (Cambridge, 1984).

*Men of modest substance. House owners and house property in seventeenth - century Ankara and Kayseri* (Cambridge, 1987).

* «Crisis and change, 1590 - 1699», in Halil Inalcik with Donald Quataert, eds., *An economic and social history of the ottoman Empire, 1300 - 1914* (Cambridge, 1994), 411 - 636.

Fleischer, Cornell. *Bureaucrat and intellectual in the Ottoman Empire: The historian Mustaga Ali* (Princeton, 1986).

Goodwin, Godfrey. *A history of Ottoman architecture* (London, 1971).

Hess, Andrew. *The forgotten frontier: A history of the sixteenth century Ibero-African frontier* (Chicago, 1978).

Hourani, Albert. *A history of the Arab peoples* (Cambridge, MA, 1991).

Howard, Douglas. «Ottoman historiography and the literature of 'decline' of the sixteenth and seventeenth centuries», *Journal of Asian History*, 22, 1 (1988), 52 - 77.


obeikandl.com

Inalcik, Halil. «The Ottoman state: economy and society, 1300 - 1600», in Halil Inalcik with Donald Quataert, eds., *An economic and social history of the Ottoman Empire, 1300 - 1914* (Cambridge, 1994), 9 - 409.

Inlcik, Halil and Rhoads Murphey, eds. *The history of Mehnet the Conqueror* (Chicago and Minneapolis, 1978).

* Kafadar, Cemal. *Between two worlds: The construction of the Ottoman state* (Berkeley, 1995).

Karamustafa, Ahmey. *God's unruly friends: dervish groups in the Islamic later middle period, 1200 - 1550* (Salt Lake City, 1994).

* Keddie, Nikki, ed. *Women and gender in middle Eastern history* (New Haven, 1991).

Köprülü, M. Fuad. *The origins of the Ottoman Empire*, trans. and ed. by Gary Leiser (Albany, 1992).

Laiou - Thomadakis, A. E. *Peasant society in the late Byzantine Empire* (Princeton, 1977).

Lindner, Rudi Paul. *Nomads and Ottoman in medieval Anatolia* (Bloomington, 1983).

Lowry, Heath. «The nature of the early Ottoman state» (manuscript in preparation).

* Mansel, Philip. *Constantinople: City of the worlds desire, 1453 - 1924* (New York, 1995).

* McNeill, William. *Europe's steppe frontier 1500 - 1800* (Chicago and London, 1964).

* Mihailovic, Konstantin. *Memoirs of a Janissary* (Ann Arbor, 1975).

* Necipoğlu, Gülru. *Architecture, ceremonial and power: The Topkapi palace in the lifteenth and sixteenth centuries* (Cambridge, MA, 1991).

* Peirce, Leslie. *The imperial harem. Women and sovereignty in the Ottoman Empire* (Oxford, 1993).

Tietze, Andreas. *Mustafa Ali's counsel for sultans of 1581*, 2 vols. (Vienna, 1979 - 1982).

Treadgold, Warren T. *The history of the Byzantine state and society* (Stanford, 1997).

* Turker, Judith. *Gender and Islamic history* (Washington, DC, reprint of 1993 edition).

Vryonis, Speros, Jr. *The decline of medieval Hellenism in Asia Minor and the process of Islamization from the eleventh through the lifteenth century* (Berkeley, 1971).

Wittek, Paul. *The rise of the Ottoman Empire* (London, 1938).

* Zilfi, Madeline. *Women in the Ottoman Empire. Middle Eastern women in the early modern era* (Leiden, 1997).